

جدّد تأكيده الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع مختلف القطاعات

مجلس الوزراء يدعو مختلف القطاعات للتعاون لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية ومراعاة الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين

*** جهود مستمرة وعلى مختلف الأصعدة لتأمين دفعة من رواتب الموظفين قريبا * ربح بقرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي منح الضوء الأخضر لفرض عقوبات على مستوطنين وهيئات استيطانية * دعا أبناء شعبنا إلى المشاركة الواسعة في فعاليات إحياء الذكرى الـ 78 للنكبة * صادق على اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمية لدعم جهود إغاثة شعبنا * صادق على اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة فلسطين للاعتراف المتبادل برخص قيادة للمركبات**



وزارة الدولة لشؤون الإغاثة وبرنامج الأغذية العالمية لدعم الاستجابة الطارئة في فلسطين، والثانية اتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة فلسطين بشأن الاعتراف المتبادل بالرخص الوطنية لقيادة المركبات واستبدالها، ضمن جهود تبذلها وزارة المواصلات لزيادة أعداد الدول التي تعتمد رخصة القيادة الفلسطينية.

المواصفات والمقاييس باعتماد الجهات الرقابية على تطبيق وإنفاذ التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالتدعيم الإلزامي لمنتجات الأغذية وتخفيض نسبة ملح الطعام، وذلك بما يراعي أفضل المعايير الدولية لمواصفات المنتجات الغذائية ويحمي صحة المواطنين.

كما صادق المجلس على اتفاقيتي تعاون، الأولى بين

المستمرة وعلى مختلف الأصعدة والمسارات، لتأمين موارد مالية كافية لصرف دفعة من رواتب الموظفين العموميين قريبا.

كما بحث مجلس الوزراء استمرار الظروف المالية والسياسية الاستثنائية التي تواجهها دولة فلسطين نتيجة استمرار الإجراءات الإسرائيلية الضاغطة على شعبنا، وما يرافق ذلك من تحديات متزايدة على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموظفين والقطاعات الحيوية، ومساعي الحكومة المستمرة وعلى كافة الأصعدة لتأمين موارد مالية ودعم خارجي، إلى جانب تجنيد مزيد من الضغط الدولي للإفراج عن أموالنا المحتجزة لدى الاحتلال.

وفي ظل هذه الظروف بالغة التعقيد، دعا المجلس مختلف القطاعات لمراعاة الطرف العام والأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين، وضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية والملمحة لأبناء شعبنا في ظل الظروف المالي الصعب، سيما وأن هذه الظروف هي خارجة عن قدرة الحكومة وإمكاناتها، وبالتالي، فإن أي استنكاف أو تعطيل عن تقديم الخدمات الأساسية، يفاقم من معاناة أبناء شعبنا في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الجميع.

وفي السياق ذاته، جدد المجلس تأكيده على الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع مختلف القطاعات، بما يشمل مستحقات جميع الموظفين العموميين، مقدرا في الوقت ذاته صمود الموظفين وصبرهم وتحملهم للظروف الاقتصادية الصعبة.

إلى ذلك، صادق مجلس الوزراء على مقترح مؤسسة

رام الله- الحياة الجديدة- حذّر مجلس الوزراء من تصاعد جرائم إرهاب المستعمرين بحق أبناء شعبنا وممتلكاتهم، إذ نفذت مليشيات المستعمرين خلال أسبوع ما مجموعه 154 اعتداءً استهدفت 26 قرية فلسطينية، أدت لاستشهاد مواطن وإصابة 9 آخرين، إلى جانب 11 عملية هدم نفذتها سلطات الاحتلال شملت 63 منشأة فلسطينية كان أكبرها في محافظة القدس تمهيدا لتنفيذ مخطط E1 الاستعماري الخطير، إضافة إلى استمرار الخروقات اليومية بالقصف والقتل ضد أبناء شعبنا في قطاع غزة، واستمرار تعطيل إدخال مستلزمات الإغاثة والتعافي اللازمة للقطاع.

وردّب المجلس في جلسته الأسبوعية التي انعقدت يوم امس بقرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي منح الضوء الأخضر لفرض عقوبات على مستوطنين وهيئات استيطانية ضالعة في أعمال عنف ضد أبناء شعبنا في الضفة الغربية، داعيا في الوقت ذاته دول العالم كافة إلى اتخاذ مواقف مماثلة وأكثر حزماً، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية وقانونية على منظومة الاستيطان الاستعماري بأكملها، باعتبارها غير شرعية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

في سياق آخر، ولمناسبات ذكرى النكبة، دعا مجلس الوزراء أبناء شعبنا وعموم الموظفين العموميين إلى المشاركة الواسعة في الفعاليات المخصصة لإحيائها والتي تنطلق اليوم، مجدداً التأكيد على تمسك شعبنا بقيادته بمواصلة العمل والنضال على مختلف المستويات من أجل استعادة الحقوق الوطنية المسلوبة.

واستمع المجلس لعرض من وزير المالية حول الجهود

الكنيست يصادق بالقراءة الأولى على مشروع قانون لإقامة سلطة آثار في الضفة

الغزلة المهنية لإسرائيل ويشكل خطراً على الأبحاث الأثرية. وحذر باحثون من تأثير المشروع على التجمعات الفلسطينية القريبة من المواقع الأثرية، مؤكدين أن توسيع الإشراف الأثري قد يفتح المجال أمام سياسات عنصرية وهدامة. وأكدت المنظمة أن «مشروع القانون ينطوي على عيوب، ويتناقض مع القانون الدولي والاتفاقيات السياسية التي وقعت عليها إسرائيل ومع قواعد آداب المهنة. وهذه محاولة سافرة لاستخدام علم الآثار كغطاء لخطوات ضم وأبارتهاد».

المدنية» التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، لتكون «المسؤولية الحصرية» عن جميع شؤون التراث والآثار في الضفة الغربية المحتلة. وكشفت مداولات سابقة جرت في لجنة التعليم بالكنيست، خلال شباط/فبراير الماضي، أن مشروع القانون يتضمن توجها لتوسيع عمل السلطة الجديدة ليشمل قطاع غزة، وتغيير اسمها إلى «سلطة آثار يهودا والسامرة وغزة».

تل أبيب- الحياة الجديدة- وفا- صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلية، بالقراءة الأولى على مشروع قانون يقضي بإقامة سلطة آثار إسرائيلية تعنى بالمواقع الأثرية في الضفة الغربية المحتلة، في خطوة و صفتها منظمة حقوقية إسرائيلية بأنها أداة سياسية لدفع مخططات ضم الضفة الغربية. ويقضي مشروع القانون، الذي قدمه هليفي من حزب الليكود، بإقامة ما تسمى «سلطة آثار يهودا والسامرة»، على أن تخضع لمسؤولية



دعا المنظمات الدولية لضرورة التدخل لوقف انتهاكات الاحتلال للقوانين الدولية

رمضان يحذر من خطورة استيلاء الاحتلال بقوانينه العنصرية على التراث الفلسطيني

رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو»، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»، إلى التدخل العاجل وتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية من أجل وقف هذه السياسات الخطيرة، وحماية المواقع الأثرية والتراثية الفلسطينية من محاولات التهويد والتزوير والاستيلاء.

وأضاف أن التراث الفلسطيني الممتد عبر آلاف السنين يمثل إرثاً إنسانياً عالمياً، ولا يمكن السماح لعودة احتلال بتغيير معالمه أو تزوير روايته التاريخية عبر أدوات عسكرية وإدارية تخفي خلف قوانين عنصرية باطلة، مؤكداً أن استهداف المواقع الأثرية الفلسطينية هو استهداف مباشر للرواية التاريخية والوجود الوطني الفلسطيني. وشدد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل فوري لوقف هذه الانتهاكات، وتوفير الحماية الدولية للمواقع التراثية الفلسطينية، خاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي المتواصل في التصرف بأرض واقعة تحت الاحتلال، لأن قضايا السيادة على الأرض والموروث الحضاري والثقافي تحكمها القوانين والاتفاقيات الدولية، وليس قرارات تصدر عن قوة احتلال تسعى لتكريس الاستيطان والضم.

ودعا رمضان المنظمات الدولية، وعلى

رام الله- الحياة الجديدة- حذر الأمين العام للجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم جهاد رمضان، من خطورة إقرار الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى لما يسمى مشروع قانون «هيئة التراث في يهودا والسامرة»، معتبراً أن هذا التشريع يشكل اعتداءً مباشراً على الهوية الثقافية الفلسطينية ومحاولة ممنهجة لفرض واقع استعماري جديد تحت غطاء قانوني عنصري يستهدف الأرض والتراث والذاكرة الوطنية الفلسطينية.

وأكد رمضان في بيان صحفي، يوم امس، أن سلطات الاحتلال تسعى من خلال هذه القوانين إلى شرعنة السيطرة على المواقع الأثرية والتراثية الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنح نفسها صلاحيات خطيرة تشمل التنقيب عن الآثار، وإدارة المواقع التراثية، بل ونزع ملكية الأراضي وحيازتها بالقوة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقيات حماية التراث الثقافي الإنساني. وأشار إلى أن الاحتلال، مهما حاول الاحتفاء بقوانينه الداخلية وتشريعاته العنصرية، لا يملك أي شرعية قانونية أو أخلاقية تخوله التصرف بأرض واقعة تحت الاحتلال، لأن قضايا السيادة على الأرض والموروث الحضاري والثقافي تحكمها القوانين والاتفاقيات الدولية، وليس قرارات تصدر عن قوة احتلال تسعى لتكريس الاستيطان والضم.

ودعا رمضان المنظمات الدولية، وعلى

«الوطني» و «الخارجية» يرحبان بقرار الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على منظمات داعمة للاستيطان

منظمات استعمارية وشخصيات تقود وتحرض وتمول الإرهاب الاستعماري بشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها غير كافية ما لم تستكمل بإجراءات عملية وراعية لتوسيع الاستعماري ومحاسبة المسؤولين عنه. ودعت الوزارة إلى تعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودولة الاحتلال بشكل كامل، وتفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية، ومقاطعة بضائع المستعمرات، وفرض إجراءات لمحاسبة دولة الاحتلال وجميع المتورطين بالإرهاب والدعم والحماية لهذه المنظومة. كما دعت دول الاتحاد الأوروبي إلى البناء على هذه الخطوة من خلال فرض حظر تام على التعامل مع منظومة الاستعمار بكافة أشكالها، ومنع دخول منتجات المستعمرات إلى الأسواق الأوروبية، ووقف أي دعم أو تعاون مباشر أو غير مباشر مع المؤسسات والشركات المرتبطة بالاستعمار، بما ينسجم مع التزامات الاتحاد الأوروبي القانونية والأخلاقية.

القوانين العنصرية التي تكرس نظام الفصل العنصري والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني. وشدد على ضرورة التعامل مع دولة الاحتلال باعتبارها دولة فصل عنصري تمارس جرائم حرب وتطهيرا عرقيا وانتهاكات ممنهجة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، داعياً إلى اتخاذ إجراءات دولية رادعة تضمن حماية الشعب الفلسطيني ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

رام الله- الحياة الجديدة- رحب رئيس المجلس الوطني روجي فتوح، بتوصل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إلى قرار سياسي يقضي بفرض عقوبات جديدة على عدد من المنظمات الاستعمارية المتورطة في دعم وتوسيع الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة. واعتبر فتوح، في بيان، أن هذه الخطوة تمثل اعترافاً متأخراً بخطورة المشروع الاستعماري، وما يرتكبه المستعمرون من جرائم قتل وإرهاب منظم بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.

وأكد أن اعتداءات المستعمرين لم تعد أعمالاً فردية، بل تمثل إرهاباً منظماً يجري بالشراكة الكاملة مع أقطاب حكومة اليمين الإسرائيلية المتطرفة، التي توفر لهم السلاح والحماية السياسية والعسكرية والغطاء القانوني، في ظل تصاعد جرائم القتل والحرق والتهجير القسري والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، خاصة في الأغوار ومسافر يطا وجنوب الخليل. وطالب فتوح المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بعدم الاكتفاء بفرض عقوبات على الجمعيات والمنظمات الاستعمارية، بل توسيعها لتشمل أقطاب الحكومة الإسرائيلية المتطرفة والجهات الرسمية التي تحرض وتمول وتدعم الإرهاب الاستعماري، إضافة إلى فرض عقوبات على الكنيست الإسرائيلي بسبب سن وتشريع

الشرقية، معتبرة أن فرض العقوبات على